



البنك المركزي المصري

بيان صحفي

١٧ مارس ٢٠١٦

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٧ مارس ٢٠١٦ رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ١٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٠,٧٥% و ١١,٧٥% على التوالي، ورفع سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١,٢٥% وزيادة سعر الائتمان والخصم بواقع ١٥٠ نقطة أساس أيضا ليصل إلى ١١,٢٥%.

قرر البنك المركزي المصري بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٦ انتهاز سياسة سعر صرف أكثر مرونة تعكس آليات العرض والطلب للتغلب على التشوهات في سوق الصرف الأجنبي والتي أثرت على تداول النقد الأجنبي في الجهاز المصرفي. وقد ساهمت المرونة في سعر الصرف في استعادة الثقة من قبل المتعاملين، والعمل على خلق مناخ جاذب للاستثمار والذي من المتوقع ان يؤدي الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وتشجيع تدفق رؤوس الأموال من الخارج. وجدير بالذكر أن التشوهات في سوق الصرف الأجنبي في الفترة التي سبقت القرار أدت الى اتساع الفارق بين الأسعار الرسمية وغير الرسمية مما كان له من أثر على أسعار السلع محلياً. وقد سجل كل من التضخم العام والتضخم الأساسي معدلاً سنوياً قدره ٩,١% و ٧,٥% على الترتيب في فبراير ٢٠١٦، الأمر الذي دعم توقيت اتخاذ القرار.

وتهدف السياسة النقدية للبنك المركزي المصري الى المحافظة على استقرار الأسعار بحيث لا يتجاوز معدل التضخم ١٠% في الأجل المتوسط للحفاظ على القوة الشرائية. وتجدر الإشارة الى أن استقرار معدلات التضخم سيؤدي الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة.

وترى لجنة السياسة النقدية أن رفع المعدلات الحالية للعائد لدى البنك المركزي من شأنه السيطرة على توقعات التضخم.

وتؤكد لجنة السياسة النقدية بأنها ستتابع عن كثب كافة التطورات الاقتصادية وبصفة خاصة السياسة المالية وأثرها على توقعات التضخم، ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg